الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قراءة لتقرير البنك الدولي الأخير حول التعليم العربي

لماذا نعاني أزمةً في أنظمة التعليم العربي؟

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

قبل نهاية عام ٢٠٠٢ كان تقرير الأمم المتحدة عن "التنمية الانسانية في العالم العربي لعام ٢٠٠١" قد نُشر. وبنشره أثبتت اللجان المحايدة التي أعدت هذا التقرير، وهم نخبة منتقاة من علماء ومفكرين وباحثين عرب لا ينتمون لسلطة سياسية عربية، كما لا ينتمون لأي نظام حكم عربي، بأن العالم العربي أصبح في ذيل قائمة الدول المتخلفة؛ أي في قاع العالم. وهذا وصف ليس مجازيا، ولا هو من شاعر ساخط على أمته يريد أن يجلدها ويجلد ذاته، ولا هو من سحر البيان العربي المعتاد، ولكنه وصف حقيقي مُدعم بالأرقام والحقائق والوثائق، ونتائج البحوث العلمية المضنية.

فكيف انتقلنا-نحن العرب-من خانة "خير أمة أُخرجت للناس" إلى خانة " أتعس أمة تعيش بين الناس" ؛ أي في قاع العالم، ولا أحد تحتنا على الاطلاق إلا الأعزاء في صحراء افريقيا الجنوبية، كما قال تقرير الأمم المتحدة للتنمية الانسانية في العالم العربي السابق الذكر؟

شحمٌ أم ورمٌ ؟

نحن في العالم العربي، تعدادنا الآن أكثر من ٢٨٠ مليون نسمة. وهذا العدد يعادل تقريباً عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية، وحوالي ربع عدد سكان الهند، وخُمس عدد سكان الصين. ولكن هل عددنا هذا شحم أم ورم؟ وما قيمة هذا العدد إذ لم يكن هذا العدد متقدماً تقدماً تنموياً بارزاً، بحيث يستطيع أن يكون له دور في المجتمع الإنساني المعاصر.

فهل نحن قوم شحم أم قوم ورم، وهل كان الشاعر المتنبي يتنبأ لنا بمثل هذا المصير، عندما خاطب سيف الدولة الحمداني قبل أكثر من ألف سنة قائلاً؟:-

أعيذها نظرات منك صادقةً
أن تحسبَ الشحمَ فيمن شحمُه وَرَمُ

إنني اعتبر-كما اعتبر محللون غيري- أن هذا التقرير والتقارير الأخرى التي صدرت سنوياً وتباعاً في السنوات الماضية منذ ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ أخطر وصف، وأدق مصدر لحال العرب، صدر في تاريخ الأمة العربية منذ ظهور الإسلام حتى الآن!

فلم يسبق لتقارير "حُرة" أن صدرت في يوم من الأيام بحق الأمة العربية، يكشف عوراتها، ويعريها أمام نفسها وأمام العالم كما فعلت هذه التقارير، بعيداً عن سلطة الخلفاء، وطغيان السلاطين، وتلفيق الديكتاتوريين، وأرقام وزارات الداخلية، وبيانات وزارات الإعلام، وتصريحات "مصدر مُطلع".

لقد اعتدنا منذ قرون طويلة حتى الآن أن نقول على لسان شعرائنا، أن لنا صدر العالمين أو القبر، وننتفخ أمام الآخرين كالطواويس البله، وكأننا أرباب الأرض ولا أرباب غيرنا. ومن يرى الزعماء السياسيين العرب كيف يمشون، وكيف يجلسون، وكيف يتحدثون بثقة وبفخر واعتزاز وكبرياء وأنفة، يحسب أنهم فعلاً قد فتحوا السند وأخضعوا الهند، وملكوا الأرض وما عليها من معرفة وعلم وقوة وسؤدد، برغم أن تقارير التنمية الإنسانية تقول لنا أن متوسط معدل النمو في الدخل الحقيقي للفرد في البلدان العربية في الربع الأخير من القرن العشرين كان يُقدر بحوالي نصف في المائة في السنة. وهذا يعني أن العالم العربي لو استمر بمسيرته "المباركة" على هذا المعدل ، فإن على المواطن العربي أن ينتظر ١٤٠ عاماً لكي يضاعف دخله!

موضوع التخلف لا يعنينا!

فرغم الفاجعة الكبرى في هذه التقارير، إلا أن أحداً لم يلتفت إليها كثيراً، وكأن الموضوع لا يعني أحداً. ونظر الناس إليها نظرة استهزاء وعدم تصديق، واتُهمت هذه التقارير بأنه "دسيسة" من دسائس الاستعمار على "منجزات الأمة المجيدة"، وأن مُعدي هذا التقارير هم من "عملاء الاستعمار" الذين يسعون إلى تثبيط همم الأمة، وتعطيل "مسيرتها المباركة"!

فلم نسمع أن حاكماً عربياً استقال من منصبة احتجاجاً على سواد هذه التقارير وسخامها. ولم نسمع من الحكومات العربية اعتذاراً لشعوبها عما جاء في هذه التقارير من فواجع، نتيجة تقصيرها وإهمالها وفسادها. ولم نسمع بمظاهرات نزلت إلى الشوارع احتجاجا على هذه التقارير، مطالبة بالاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولم تتحرك الأحزاب العربية "المحترمة" من اليمين واليسار، لكي تضع برامج للحكومات العربية تدلها على كيفية تحسين صورة الوضع العربي العام.

لم يتم شيء من كل هذا، وكأن هذه التقارير لا تعني أحداً منا!

فلسطين هي المشجب الدائم

ربما كانت المصائب المنظورة التي تنزل على رأس الأمة العربية في فلسطين والعراق والمصائب غير المنظورة في نواحي أخرى من العالم العربي هي سبب هذه اللامبالاة، وهي المشاجب التي نُعلق عليها دائماً ملابسنا القذرة. فما أن ظهر أول تقرير في عام ٢٠٠٢ حتى بدأت مبررات هذا التخلف تبرز. فمعظم الذين حاولوا تبرير سوء نتائج هذا التقرير، قالوا إن الصراع العربي الإسرائيلي في فلسطين كان هو السبب في تخلف العالم العربي، وخروج مثل هذه النتائج السيئة. فنحن أمة نميل في الغالب إلى رد المصاعب أو المشاكل التي تواجهها المنطقة العربية إلى ما هو خارجي أكثر مما نلتفت إلى الداخل وإلى أنفسنا، كما قال نادر فرجاني رئيس تحرير هذا التقرير.

فلو افترضنا أن المشكلة الفلسطينية هي السبب فعلاً في سواد صورة الأمة العربية على هذا النحو، فما بال المناطق العربية البعيدة عن القضية الفلسطينية والغنية كبعض بلدان المغرب العربي ودول الخليج؟

وما بال العرب وهم على هذه الحال قبل القضية الفلسطينية، وقبل العام ١٩٤٨؟ وما بال إسرائيل قد تقدمت، ولم تعقها حروبها مع العرب؟

٦٥ مليون أمياً ثلثهم من النساء

والأمية في العالم العربي مشكلة كبيرة، ولا أحد يلتفت إليها من مسؤولين ومثقفين. وكأنها هي الأخرى أصبحت علامة من علامات التخلف العربي اللاصقة الأبدية به.

فلو عدنا إلى تقرير التنمية البشرية في عام ٢٠٠٢ لوجدنا أن أهم ما طرحه تقرير الأمم المتحدة في مجال التعليم، كان عن وضع الأمية في العالم العربي. وقبل الخوض في هذا الموضوع، علينا أن نتذكر دائماً، ونضع هذا التذكار حلقاً في آذاننا، بأن الدول الأسيوية التي كانت تنتمي إلى نادي العالم الثالث، ثم قفزت فوق أسوار هذا النادي، ووقفت إلى جانب دول العالم الأول، لم تتقدم تنموياً إلا بعد أن قضت على الأمية قضاءً مبرماً، وارتقت بمستواها التعليمي ارتقاءً نموذجياً. ومن هذا الدول سنغافورة وكوريا الجنوبية واليابان، والآن التنين الصيني الرهيب والفيل الهندي على الطريق. ورغم أن كوريا الجنوبية واليابان ما زالتا محتلتين من قبل القوات الأمريكية ذات القواعد العسكرية هناك منذ نصف قرن، إلا أن ذلك لم يكن (قميص عثمان) الذي يُرفع عند كل منعطف تخلف.

أما في العالم العربي فما زلنا حتى الآن نعزو تخلفنا إلى الاستعمار وعوامل خارجية أخرى، لا إلى أُمية العالم العربي التي تصل في بعض الدول العربية إلى نسبة ٦٥ ٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه عن ٣٪ فقط في بعض الدول الصناعية وحتى في دول أمريكا اللاتينية الفقيرة ككوستاريكا. وإن عدد الأميين العرب يبلغ ٦٥ مليون أمياً ثلثاهما من النساء. أما استخدام العرب لشبكات الإنترنت، فإنه لا يزيد عن ٠,٦ ٪ في الوقت الذي يصل فيه في الدول المتقدمة إلى ما نسبته ٣٥٪. ولا يتوقع أن يزول هذا التحدي سريعاً. فما زال حوالي عشرة ملايين طفل في سن التعليم غير ملتحقين بالمدارس. ولا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير عن ٠,٥ ٪ من الناتج القومي الإجمالي؛ أي أقل من ربع المتوسط العالمي. كما توجد فجوة كبيرة بين النظم التعليمية السائدة واحتياجات سوق العمل. ويزيد من هذه الفجوة، التغير السريع في احتياجات سوق العمل الناجم عن العولمة ومتطلبات التقنية ذات التطور السريع.

تقرير البنك الدولي يقرع الأجراس من جديد

واليوم يأتي تقرير جديد من البنك الدولي وبإنجاز من مروان المعشر وزير الخارجية الأردني السابق ونائب رئيس البنك الدولي، ليدق نواقيس الخطر من جديد في العالم العربي بخصوص أزمة أنظمة التعليم. وفي ظني أن هذا التقرير لم يأت بجديد عما قالته التقارير السابقة للتنمية البشرية في العالم العربي الصادرة عن الأمم المتحدة، بخصوص موضوع التعليم العربي وتدني مستواه، وأنه يشكل السبب الرئيسي في تخلف الأمة العربية وعدم تحقيق النهضة العربية المرجوة.

لقد سبق أن كتبنا منذ عدة شهور مقالاً بعنوان (لماذا أصبح التعليم في العربي بذخاً وترفاً؟) ("الوطن" السعودية، ٦/٤/ ٢٠٠٧) قلنا فيه ما ملخصه أن على العرب أن يعيدوا النظر في السياسة التعليمية - التربوية، كما فعلت كل الدول الصاحية والواعية والهادفة إلى الرقي والتقدم. وإعادة النظر هذه، تستدعي ثورة في التعليم، تُعيد ربط التعليم بالتنمية ربطاً شديداً ووثيقاً. فلا يصبح التعليم عبارة عن بذخ وترف وأرقام وهمية، وإعلان عن أعداد هائلة من الطلبة والطالبات، تتخرج سنوياً، من دون أن تجد عملاً لها، أو أن تكون هناك حاجة للسوق لها. بل إننا نزيد من الشعر بيتاً بقولنا، إن التعليم في بعض الدول العربية قد ساهم مساهمة منظورة في رفع وتيرة الإرهاب، وعدد الشباب المنضمين إلى المنظمات الإرهابية نتيجة للتوسع الكبير في برامج التعليم الديني أولاً، بشكل طغى على التعليم الحرفي (طب، هندسة، صيدلة، كومبيوتر.. إلخ)، ونتيجة للبطالة التي يعاني منها هؤلاء الخريجون بعد تخرجهم من هذه المعاهد الدينية، الذين يصبحوا بعدها دعاةً وخطباء وكتاباً وناصحين مُفتين بشكل مباشر أو غير مباشر للفكر الديني المتشدد، الذي يعتبر الندي الدافئ والغزير للإرهاب الديني هذه الأيام.

وأنه في غياب مجتمع المعلومات الدقيقة في العالم العربي، وفي غياب المعلومات عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل العربية، حيث تغيب خطط التنمية الواقعية وحاجة المشاريع التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص والقطاع الحكومي للسواعد والعقول.. في هذا الظلام المعلوماتي الذي يتخبط فيه العالم العربي، تُفتقد الصلة بين سوق العمل ومتطلباته وبين مخرجات التعليم العربي. فلا معلومات متوفرة يسترشد بها الطلاب لكي يستطيعوا توجيه تعليمهم نحو متطلبات السوق.

فالارتجال، واللامبالاة، وتسييس التعليم، وهاجس الاستئثار، أدى إلى إبقاء المجتمع حيث هو، فاستمرت السيطرة عليه، والتحكم فيه، بدل الانتقال به ومعه إلى الحداثة والمضاربة على فتوحات العقل، كما قال إدمون رزق في منتدى التعليم العربي في عمان ,٢٠٠٦ في حين أن الدول الراقية التي ربطت التعليم بالتنمية، توفر كل هذه المعلومات لطلبتها. فنرى في كل جامعة من جامعاتها، وفي كل معهد من معاهدها، إعلانات من القطاع الخاص والقطاع العام، عن عدد الطلبة المطلوبين للعمل في السنوات القادمة، مع حجم رواتب وامتيازات هذا العمل. وبذا يتم حجز الطلبة للعمل قبل تخرجهم بسنوات. ولكن ما يتم في العالم العربي، أن أكثر من ٧٠ ٪ من الطلبة الخريجين خاصة من الكليات الأدبية والدينية والدراسات الإنسانية لا يجدون عملاً، وهذا كله بفضل نقص المعلومات في المجتمع العربي الذي لا معلومات دقيقة لديه، عن أي شأن من شؤونه. وقد قال تقرير البنك الدولي المشار إليه صراحةً أنه " إذا كنا بصدد خلق فرص العمل هذه، فإن علينا إعداد الشباب لها والبداية هي التعليم".

واليوم يأتي تقرير البنك الدولي بخصوص "أزمة أنظمة التعليم في العالم العربي" ليقرع الأجراس من جديد. يقول التقرير مثلاً:

"إن مستوى التعليم في العالم العربي متخلف بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، ويحتاج إلى إصلاحات عاجلة لمواجهة مشكلة البطالة وغيرها من التحديات الاقتصادية. وأنه رغم سهولة الوصول إلى مصادر التعليم حالياً مقارنة بالماضي إلا أن المنطقة لم تشهد نفس التغير الايجابي فيما يتعلق بمكافحة الأمية ومعدل التسجيل في المدارس الثانوية كما حدث في آسيا وأمريكا اللاتينية".

٢٠ مليون عاطل عن العمل

يقول تقرير البنك الدولي "إن العالم العربي يتطلب توفير ١٠٠ مليون فرصة عمل خلال ١٠ أو ١٥ سنة القادمة".

وهذا يؤكد إن التنمية الإنسانية لا تتم إلا بالاهتمام بمجموعة من القيم التي تدفع التنمية كالتسامح، واحترام الثقافات المختلفة، واحترام حقوق المرأة ومختلف فئات المجتمع الأخرى. وكذلك حماية البيئة، ودعم قنوات الأمن الاجتماعي من أجل حماية الضعفاء، وإعطاء المعرفة حق قدرها، ومشاركة الناس في اتخاذ القرارات والتخطيط، مشاركة سياسية واقتصادية واجتماعية.

فأية تنمية بشرية يمكن أن تتم في العالم العربي في ظل عشرين مليون شخص عاطلين عن العمل، وفي ظل هذا الجهل المطبق، وتدني مستويات التعليم ؟

وأية تنمية بشرية يمكن أن تتم في ظل إحصاءات اليونسكو في عام ٢٠٠٠ التي تدل على أن نسبة الأمية في العالم العربي أعلى من نسبة الأمية في المتوسط العام للعالم. وأن نسبة الأمية في العالم العربي بالمقارنة مع أوروبا تشير إلى أن أوروبا تعتبر ٢٠/١ من الأمية في العالم العربي؟

إن الأمية الأبجدية التي يبلغ عدد أفرادها في العالم العربي أكثر من ٦٥ مليون عربياً ليست هي فقط ما نعانيه في العالم العربي، ولكن المصيبة تتعاظم عندما نضيف إليها الأمية الثقافية التي يبلغ عدد أفرادها أكثر من مائة مليون عربياً، والدليل على ذلك حال القراءة وحال الكتاب المشين في العالم العربي. فقد تراجع استخدام ورق الصحف في العالم العربي لكل ألف فرد من ٣,٣ كيلو جرام في العام ١٩٨٥، ليصبح في العام ١٩٩٥، ٢,٧ كيلو جرام فقط، في الوقت الذي ارتفع فيه في أوروبا في الفترة نفسها لكل ألف نسمة من ٥٥,٧ كيلو جرام إلى ٨٢,٢، ولم يعد الكتاب العربي الأكثر رواجاً يوزع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة، حسب قول الناشرين - إن صدقوا- وأصبحت معارض الكتاب في طول العالم العربي وعرضه معارض للنزهة وليست للشراء، وللمتفرجين وليست للقراء.

يحاول تقرير البنك الدولي الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

١- هل أنتجت الاستثمارات في التعليم النتائج المتوقعة وأعدت البلدان المعنية لتلبية الطلبات المتوقعة الجديدة على قوة عمل متعلمة تتمتع بمهارات مختلفة؟

٢- ما هي أنواع الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي بحثها لمعالجة أي فجوات في الإنجاز والإعداد على نحو أفضل للمستقبل؟

٣- بالنظر من جانب الطلب، هل تتيح أسواق العمل المحلية والدولية منافذ فعالة لجني المنافع التي تحققها قوة عمل أكثر تعليما؟

ويجيب التقرير عن هذه الأسئلة الثلاثة بالقول، وهي إجابات لا تخرج كثيراً عما قلناه آنفاً:

١- الحاجة إلى تغيير مناهج التدريس من أجل تحسين القدرة على التنافس دولياً، والقيود المالية التي تجعل من الصعب معالجة أي من هذين الاهتمامين.

٢- أن تتطابق مخرجات التعليم مع احتياجات أسواق العمل في العالم العربي.

٣- إعادة النظر في المناهج الدراسية بحيث يتم زيادة حصص العلوم والرياضيات واللغات والتخفيف من الحصص الأخرى .

ورغم هذا كله فإن هذا التقرير ليس نذير سوء بقدر ما هو نذير تفاؤل نظراً لما احتواه من إيجابيات إلى جانب ذكره للسلبيات.

إيجابيات في عيون هذا التقرير

من الايجابيات التي ذكرها هذا التقرير:

١- أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبلت بلاء حسناً في مجال تخفيض أعداد الفقراء، بمرور الزمن وبالمقارنة بالمناطق الأخرى. غير أن انخفاض أعداد الفقراء لا يبدو أنه كان نتيجة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وارتفاع الدخول بفضل التحصيل التعليمي. والأحرى أن معدلات الفقر في المنطقة انخفضت على الرغم من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم بلدان المنطقة نفذت سياسات اجتماعية نشطة لصالح الفقراء، وأن البلدان الغنية بالبترول تمكنت من ضمان حد أدنى من الدخل لأشد الناس فقراً.

٢- تنفق حكومات بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالفعل مبالغ كبيرة من الموارد على قطاع التعليم وعادة ما تجاوزت سرعة النمو في الإنفاق سرعة النمو الاقتصادي. ويشير فحص الاتجاهات الحالية في تمويل القطاع إلى ثلاث خصائص رئيسية يتعين بحثها من أجل تمويل إصلاحها.

٣- التمويل الخاص للتعليم متواضع نسبياً، خاصة نتيجة لالتزام معظم بلدان المنطقة بمجانية التعليم.

٤- تنفق بلدان المنطقة ما يزيد بحوالي ٥٠ ٪ على ما تنفقه البلدان المتوسطة الدخل التي اختيرت للمقارنة على المرحلة الأعلى من التعليم الثانوي ومثلي ما تنفقه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التعليم العالي، كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

٥- تضاعفت معدلات محو أمية في العالم العربي وشمال افريقيا. وقد أحرزت الجزائر وإيران والسعودية وتونس أكبر قدر من التقدم في رفع معدل محو أمية على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية؛ وكانت جيبوتي والعراق أقل البلدان رفعاً لمعدل محو أمية . وفيما يتعلق بدراسة العلوم، سجلت إيران والأردن أفضل الدرجات في العلوم؛ بينما سجلت لبنان والمغرب أقل الدرجات. وبالنسبة لنتائج الرياضيات، سجلت الأردن ولبنان أعلى الدرجات بينما سجلت المغرب والسعودية أقل الدرجات.

العلاقات الإيرانية - العراقية بين الأمس واليوم

د.عماد علو
كاتب وباحث

المقدمة

مما لاشك فيه أن زيارة السيد محمود احمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية ستكون واحدة من المنعطفات التاريخية المهمة في تاريخ العلاقة بين إيران والعراق بعد عقود طويلة من الصراعات والنزاعات وعدم الثقة بين البلدين تعود جذورها التاريخية إلى مختلف دوافع النزاعات والخلافات التاريخية حول الهيمنة على المنطقة بين الممالك المتعاقبة في بلاد مابين النهرين (العراق) و الإمبراطوريات الفارسية التي حكمت إيران. قبل هيمنة الإمبراطورية العثمانية على العراق في عهد مراد الرابع حيث اغتنم فرصة ضعف حكم الصفويين في إيران واستطاع أن يضم العراق إلى حكم العثمانيين ولكن الخلافات على ترسيم الحدود بقيت مشكلة عالقة ، منذ عام ١٥٥٥ ومرورا" بعام ١٩٧٥ حيث تم التوقيع على مالا يقل عن ١٨ اتفاقية لترسيم الحدود بين العراق و إيران إلى اندلاع الحرب بين البلدين في عام ١٩٨٠ والتي استمرت لمدة ثماني سنوات ، وصولا إلى وقتنا الحاضر، حيث تجددت الدعوات والطروحات المتبادلة بين حكومتي البلدين بضرورة إعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية بينهما لاسيما اتفاقية عام ١٩٧٥ المتعلقة بالسيادة العراقية على شط العرب إضافة إلى ملفات أخرى مختلفة اقتصادية وأمنية تتعلق بحقول النفط العراقية القريبة من الحدود وما يطرح من دعم إيراني لعدد من القوى السياسية والجماعات المسلحة في العراق . إلا أن النقطة البارزة التي لابد من أن نشير إليها هي أن حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران دعمت ووقفت إلى جانب العملية السياسية في العراق ويعبر خطابها السياسي المعلن على الدوام عن دعمها وتأييدها للحكومة العراقية الحالية ، ومع هذا فان المباحثات التي سيجريها السيد محمود احمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية مع المسؤولين العراقيين في بغداد لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز أو القفز على كل الخلفيات التاريخية بحلوها ومرها التي حكمت العلاقات بين العراق وإيران منذ القرن الماضي وحتى الآن .

لمحة تاريخية عن الخلافات العراقية - الإيرانية

يعتقد الكثير من المراقبين والمهتمين بشأن المنطقة أن بذور الخلاف والحرب بين البلدين بدأ زرعها عام ١٩٥٩ عندما قام الزعيم عبد الكريم قاسم بدعم الحركات الانفصالية في الأهواز حتى وصل الأمر بقاسم إلى إثارة الموضوع في الجامعة العربية ، وفي المقابل قام شاه إيران بدعم الثوار الأكراد في شمال العراق في نزاعهم مع الحكومة العراقية في بغداد . واخذ يساوم بهذه الورقة الحكومات العراقية المتعاقبة مقابل تقاسم السيادة على مياه شط العرب حيث كانت تحت السيادة العراقية الكاملة قبل عام ١٩٧٥ وهو ما نجم عنه ولادة اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتي كف فيها شاه إيران عن مساعدة الثوار الأكراد في العراق ، في مقابل تنازل العراق عن بعض حقوقه في شط العرب .

بعد وصول الثورة الإسلامية إلى سدة الحكم في إيران عام ١٩٧٩ ، وعندما بدأت دعوات و بوادر "تصدير الثورة الإسلامية" إلى الشرق الأوسط حسب تعبير البعض من قادة الثورة الإسلامية في إيران في ذلك الوقت بدأت العلاقات الدبلوماسية العراقية-الإيرانية بالتدهور حيث شهد عام ١٩٨٠ عددا من الاشتباكات الحدودية المتفرقة بين الجانبين ، الأمر الذي شجع الحكومة العراقية آنذاك على إلغاء اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ في ١٧ أيلول ١٩٨٠ وذلك لاستعادة حقوق العراق في شط العرب التي تنازل عنها لإيران بموجب ذلك الاتفاق ، ومما زاد الوضع تعقيدا بين البلدين ، إعلان العراق مطالبه من إيران بالاعتراف بالسيادة العراقية على التراب الوطني العراقي ومياهه النهرية والبحرية، وكف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ،كما طالب العراق بحقوق سلبت منه سابقا" في مناطق شرق شط العرب . كل هذه العوامل إضافة إلى عوامل أخرى أدت دورا كبيرا في إشعال الشرارات الأولى لفتيل الحرب ، في أيلول من عام ١٩٨٠، لتبدأ ما يسمى بحرب الناقلات بين البلدين في عام ١٩٨١ و كانت عبارة عن استهداف متبادل لناقلات النفط والسفن التجارية للبلدين بغية قطع الإمدادات الاقتصادية و العسكرية للجيشين المتحاربين . ولما لم يتمكن كل طرف من إلحاق هزيمة عسكرية واضحة بالآخر، بدأ الخمول يظهر على أداء الجيشين العراقي والإيراني نتيجة للاستنزاف الطويل للذخيرة الحربية و القوة البشرية للجيشين فبدأت مرحلة سوداء في تأريخ الحرب وهي قصف المدن بصورة عشوائية عن طريق صواريخ ارض-ارض طويلة المدى حيث راح ضحيتها الكثير من الأبرياء المدنيين من كلا الطرفين . وقد استخدم الغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية الاحتواء المزدوج حيث قامت واشنطن بدعم العراق في الحرب وفي نفس الوقت كانت تقوم بتسليح إيران بصورة غير مباشرة وهو ما أظهرته فضيحة صفقة الأسلحة المعروفة بإيران- كونترا وقد أظهرت تقارير من المخابرات الأمريكية تم رفع السرية عنها مؤخرا ، أن الولايات المتحدة كانت في مصلحتها إطالة أمد الحرب و الحيلولة دون إحراز أي من إيران أو العراق على نصر عسكري حاسم في الحرب . وبعد الأضرار الفادحة التي تكبدتها العراق و إيران من جراء السنوات الثماني للحرب وافقت إيران على هدنة اقترحتها الأمم المتحدة في آب ,١٩٨٨ وفي ٩ كانون الأول عام ١٩٩١ أي بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب اصدر مجلس الأمن بيانا ورد فيه أن (الهجوم العراقي على إيران في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ لا يمكن تبريره حسب قوانين الأمم المتحدة) حيث حمل البيان العراق المسؤولية الكاملة عن الحرب. ومن الجدير بالذكر أن هذا البيان اصدر عندما كان العراق يتعرض لضغط دولي شديد نتيجة اجتياحه الكويت عام ١٩٩٠ حيث لم يصدر مثل هذا البيان عن مجلس الأمن خلال السنوات الثماني الطويلة للحرب . وعليه فقد أدت الخلافات المستمرة بين البلدين إلى ذلك الصراع المسلح الدامي الذي اعتبر من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين و أدى إلى مقتل زهاء مليون شخص من الطرفين وخسائر مالية تقدر بحوالي ١,١٩ ترليون دولار أمريكي . وقد غيرت الحرب المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وكان لنتائجها أعظم الأثر في العوامل التي أدت إلى حرب الخليج الثانية أو ما سميت بـ (عاصفة الصحراء) في عام ,١٩٩١ ومن ثم إلى حرب احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية عام ,٢٠٠٣ في حين أن معظم الخلافات الحدودية في نهاية الحرب بقيت على حالها حتى عام ١٩٩١ حيث وافق العراق مرة أخرى وبعد شهر واحد من الغزو العراقي للكويت على الالتزام باتفاقية عام ١٩٧٥ التي وقعها مع إيران لأسباب ودوافع لم تعد خافية على احد اليوم ، كما لا تزال إيران تحتجز اعدادا كبيرة من الطائرات الحربية والمدنية والقطع البحرية بعد أن أرسلها النظام السابق إلى إيران لغرض حمايتها من القصف الجوي الأمريكي الذي تعرض له العراق عام ,١٩٩١ كما صعدت إيران من تجاوزاتها على الحقول والمكامن النفطية القريبة من الحدود العراقية - الإيرانية بحسب تصريحات مسؤولين عراقيين كبار .وتقوم إيران بين فترة وأخرى بقصف القرى والقصبات العراقية في إقليم كردستان بالمدفعية الثقيلة والصواريخ تحت ذريعة مطاردة أكراد إيرانيين متمردين ، كما أعادت إيران طرح مطالب جديدة في المياه الإقليمية العراقية خصوصا" في منطقة شط العرب وقبل كل هذا وذاك وصل التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية العراقية إلى مستويات دفعت القوات الأمريكية إلى الجلوس على طاولة المباحثات مع طهران في بغداد للتباحث حول أبعاد وتأثير الدور الإيراني في العراق وهو ما لا ينكره الإيرانيون أنفسهم ومن ضمنهم الرئيس محمود احمدي نجاد الذي أعلن بان إيران مستعدة لملء الفراغ الأمني في العراق في حالة انسحاب القوات الأمريكية منه !

أبعاد التدخل الإيراني في العراق

مما لا يختلف عليه اثنان اليوم أن إيران واحدا" من أهم اللاعبين الأساسيين على الساحة العراقية بعد القوات الأمريكية، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية للجلوس على طاولة المفاوضات معها للبحث في مستقبل الشأن العراقي وتحديد الأدوار بينهما في هذا الاتجاه .وإذا كان مبرر طهران اليوم للتدخل في الشأن العراقي الداخلي ينطلق من اعتبار أن الأمة الإيرانية تتعرض اليوم لتهديدات متواصلة وبات اقل ما يمكن فعله لمواجهة تلك التهديدات هو ردع الأعداء من خلال إظهار القدرة على الدفاع عن نفسها ، خصوصا بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق حيث باتت طهران أكثر شعورا بأنها المحطة القادمة للآلة العسكرية الأمريكية في سعيها لتحقيق المشروع الإمبراطوري الأمريكي في المنطقة ، فان فهمنا لطبيعة الدوافع الإيرانية للتدخل في العراق يدفعنا إلى فهم طبيعة النظرة الإيرانية للعراق باعتباره الجار الأكثر إزعاجا لها على مدى العقود الخمسة الأخيرة أمام نفوذها في منطقة الخليج العربي . لذلك اتجهت السياسة الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ إلى احتواء التنظيمات السياسية الإسلامية العراقية التي كانت تدعمها قبل سقوط النظام السابق ، والتعامل مع كل من يبرز منها على الساحة لحصد أي نجاح يحققه أي طرف من تلك الأحزاب والتنظيمات السياسية على الساحة الإيرانية و تجيير هذا النجاح إلى حد بعيد لمصلحة الصراعات والتنافسات السياسية المختلفة داخل الساحة الإيرانية لا سيما الخلافات بين المحافظين والإصلاحيين، وبقدرة هذا الفصيل أو ذاك على تحقيق هدف السياسة الإيرانية (حسب التصور الإيراني) بالهيمنة على أوضاع العراق . فظهر هناك تياران داخل القيادة الإيرانية حول الموقف من العراق:

-التيار الأول يقوده الزعيم الإيراني (علي خامنئي) و يدعمه الرئيس السابق (هاشمي رافسنجاني) والرئيس الإيراني الحالي(محمود احمدي نجاد)

- التيار الثاني يقوده الرئيس السابق (الدكتور محمد خاتمي) والإصلاحيون ولكن كلا التيارين كانا يعملان ضمن إطار وفي اتجاه تطوير المشروع الاستراتيجي الإسلامي الوحدوي الإيراني المضاد للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط .

الخلاصة

يتضح لنا مما سبق أن الزيارة التاريخية المرتقبة للسيد محمود احمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية في آذار المقبل تأتي في سياق دعم طهران وتأييدها للحكومة العراقية الحالية ، وعلى الرغم من أن الاختراق الإيراني للساحة العراقية يبدو انه قد مكن إيران من السيطرة على كل أوراق اللعب المهمة في هذه المرحلة ، حيث تتمتع اليوم في العراق بأقوى نفوذ سياسي لها منذ عقود ، وبأفضل وضع اقتصادي منذ نهاية الحرب مع العراق ، إلا أن المشكلة التي يواجهها الاختراق الإيراني للعراق اليوم والتي أخذت تبرز يوما بعد يوم هي أن الأحزاب والتنظيمات السياسية الإسلامية العراقية اخذ حماسها بالفتور في أن تصبح جزءاً من (المشروع الاستراتيجي الإسلامي الوحدوي الإيراني المضاد للمشروع الأمريكي في الشرق الأوسط)، الأمر الذي قد يجعل المباحثات التي سيجريها السيد محمود احمدي نجاد رئيس جمهورية إيران الإسلامية مع المسؤولين العراقيين في بغداد لا يمكنها بأي حال من الأحوال تجاوز أو القفز على كل الخلفيات التاريخية بحلوها ومرها التي حكمت العلاقات بين العراق وإيران منذ القرن الماضي وحتى الآن .